



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٥ من شعبان ١٤٤٠ هـ الموافق ١٠ من أبريل ٢٠١٩ م برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / خالد سالم علي و خالد أحمد الولقيان و علي أحمد بوقماز و إبراهيم عبد الرحمن السيف وحضر السيد / محمد خالد الحسين أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

القضية المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم (١) لسنة ٢٠١٩ "دستوري"
بعد أن أحالت محكمة الوزراء القضية المقيدة برقم (٦) لسنة ٢٠١٨ "محكمة الوزراء"

المقامة من:

لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمه الوزراء

ضد :

- ١ - علي سعد ناصر العبيدي (وزير الصحة سابقاً)
- ٢ - خالد سعد محمد السهلاوي (وكيل وزارة الصحة سابقاً)
- ٣ - محمود حاجي محمد العبدالهادي (وكيل وزارة الصحة المساعد للشئون القانونية سابقاً)
- ٤ - ميشيل ديلامير (رئيس المخاطر الدولية الاستراتيجية بشركة اتنا الأمريكية)



الوقائع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - أن لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحكمة الوزراء أنسنتت إلى المطعون ضدهم أنهم في يوم ١٥/٤/٢٠١٥ بدأرة البحث الجنائي بدولة الكويت:

الأول والثاني والثالث: وهم موظفون عموميون، الأول وزير الصحة والثاني وكيل وزارة الصحة والثالث وكيل وزارة الصحة المساعد للشئون القانونية وهم مكلفو بالمحافظة على مصلحة الوزارة في تعاقدها، تعمدوا إجراء تعاقد يضر بمصلحة وزارة الصحة ليحصلوا على ربح لجهة خارج البلاد وهي شركة أتنا الأمريكية، وذلك بأن أضافوا نسبة ٢,٥٪ على نسبة العمولة المتفق عليها بالعقد المبرم بتاريخ ٤/١٥/٢٠١٥، بدون علم الجهات الرقابية بالدولة وقد بلغوا بذلك مقصدهم بتمكين الشركة من الحصول على مبلغ مقداره (٢٩٨,٣٨١) دولار أمريكي (سبعة ملايين وثلاثمائة وواحد وثمانين ألف ومائتين وثمانية وتسعين دولار أو ما يعادلها الدينار الكويتي) يمثل قيمة ما تم زiatته على نسبة الخصم خلافاً للنسبة المعروضة على إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

الأول والثاني والثالث أيضاً: وهم موظفون عموميون، الأول وزير الصحة والثاني وكيل وزارة الصحة والثالث وكيل وزارة المساعدة للشئون القانونية، تسببوا بخطئهم في إلحاقي ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعملون بها بمبلغ (٢٨٤,١٩٤ دolar امريكي) واحد وثمانون مليون ومائة وأربعة وتسعون ألف ومائتين وأربعة وثمانون دولار امريكي أو ما يعادلها بالدينار الكويتي)، بأن كان ذلك ناشئاً عن تفريطهم في أداء وظيفتهم والإخلال بواجباتها بقيامهم بالتعاقد مع شركة أتنا الامريكية بتاريخ ٢٠١٥/٤/٤ تعاقداً يقيد رقابة المكتب الصحي على الفواتير وتدقيقها دونأخذ موافقة ديوان المحاسبة المسبقه دون طرحة بمناقصة عامة دون طرح وثائق المشروع وبياناته الواقعية الصحيحة على إدارة



الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية مع منح الشركة تسهيلات كبيرة ترتب عليها التزامات مالية على الوزارة، وكانت النسبة التي تم الاتفاق عليها أعلى بكثير مما هو متعارف عليه، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

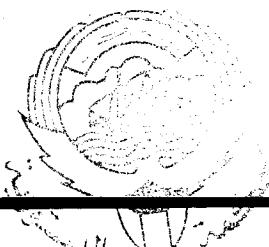
الرابع: اشترك بطريق الاتفاق مع المطعون ضدهم الأول والثاني والثالث في ارتكاب الفعل محل الاتهام الأول ليحصل لحساب شركة اتنا الأمريكية محل عمله على ربح بقيمة (٧,٣٨١,٣٢٩٨) دولار أمريكي.

وطلبت لجنة التحقيق عقابهم بالمواد (١١/١) و(١١/٢) و(١٤/١) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ في شأن حماية الأموال العامة والمادتين (٤٧ / أولاً) و(٤٨) من القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء، والمادة (٤٣/١) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء.

ولدى نظر القضية أمام المحكمة دفع المطعون ضده الثالث بعدم دستورية المواد (٤) و(٨) و(١١) من القانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٩٥ في شأن محاكمة الوزراء، وذلك لمخالفتها أحكام المواد (٧) و(٢٩) و(٣٤) و(٦٧) من الدستور.

وبجلسة ٢٠١٩/١/٨ قضت المحكمة بوقف نظر الدعوى، وبإحالته الأمر إلى المحكمة الدستورية للفصل في مدى دستورية المادتين (٢/٨) و(١١) من القانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٩٥ في شأن محاكمة الوزراء، بعد أن تراءى لها جدية الدفع المبدى بعدم دستوريتهما لحرمان المتهمين من غير الوزراء من حقهم في المثول أمام قاضيهم الطبيعي ومن استنفاد درجات التقاضي المقررة للناس كافة، بالمخالفة للمواد (٧) و(٢٩) و(٣٤) من الدستور.

وقد ورد ملف القضية إلى إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢، وقدت في سجلها برقم (١) لسنة ٢٠١٩ "دستوري"، وتم إخطار ذوي الشأن.





وقد نظرت المحكمة الدعوى بجلسة ٢٠١٩/٢٠ على النحو المبين بمحضر جلستها، وأودع المطعون ضده الثالث مذكرين صمم فيما على القضاء بعدم دستورية المادتين الطعنتين، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداوله.

حيث إن إجراءات الإحاله قد استوفت أوضاعها المقررة قانوناً.

وحيث إن المادة (٨) من القانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٩٥ في شأن محكمة الوزراء - بعد تعديلها بالقانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ - تنص على أن "تتولى محكمة الوزراء، محكمة خاصة تشكل من خمسة من المستشارين الكويتيين بمحكمة الاستئناف دون غيرهم، تختارهم الجمعية العامة للمحكمة لمدة سنتين، كما تختار سبعة آخرين كأعضاء احتياطيين لإكمال تشكيل المحكمة في حالة غياب أحد الأعضاء الأصليين أو قيام مانع لديه. وتحتفظ هذه المحكمة وحدتها، بمحكمة الوزراء وأي فاعلين آخرين أو شركاء، بما يرتكبونه من جرائم ورد النص عليها في المادة (الثانية) من هذا القانون، والجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ...".

وتنص الفقرة الأولى من المادة (١١) من ذات القانون على أن "تكون الأحكام الصادرة من المحكمة المشكلة طبقاً لأحكام هذا القانون، غير قابلة للطعن فيها إلا بطريق التمييز، ومع ذلك، إذا صدر الحكم غيابياً، فتجوز المعارضة فيه أمام المحكمة ذاتها بالإجراءات المعتادة المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية".

وحيث إن مبني النعي على نص هاتين المادتين - حسبما يبين من حكم الإحاله - أنهما قد تضمنتا تطبيق الأحكام الجنائية الخاصة بالوزراء على المتهمين من غير





الوزراء، بأن تكون محاكمتهم أمام محكمة خاصة لا يجوز الطعن في أحكامها إلا بطريق التمييز، مما يترتب عليه حرمان هؤلاء المتهمين من حقهم في المثول أمام قاضيهم الطبيعي، ومن استنفاد كافة درجات التقاضي التي كفلها القانون لسائر المتهمين، وهو ما يعد إخلالاً بمبدأ المساواة والحق في توفير الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، بالمخالفة للمواد (٢٩) و(٣٤) من الدستور.

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الأصل في سلطة المشرع في موضوع تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بضوابط معينة تعتبر حداً لها، وأنه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضي حق دستوري أصيل، وبين تنظيمه تشريعياً، بشرط ألا يت忤ذ المشرع من هذا التنظيم وسيلة لحظر حق التقاضي أو إداره. كما أن قصر حق التقاضي على درجة واحدة أو أكثر هو مما يستقل المشرع بتقديره، بمراعاة أمرين: أولهما أن يكون هذا القصر قائماً على أساس موضوعية تملتها طبيعة المنازعة وخصائص الحقوق المثار فيها، وثانيها أن تكون الدرجة الواحدة أو التقاضي على درجتين محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي من حيث تشكيلاها وضماناتها والقواعد المعمول بها أمامها، وأن يكون المشرع قد عهد إليها بالفصل في عناصر النزاع جميعها الواقعية منها والقانونية، فلا تراجعها فيما تخلص إليه منها جهة أخرى.

لما كان ذلك، وكان المشرع قد أنشأ بموجب أحكام القانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٩٥ المشار إليه والمعدل بالقانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ محكمة خاصة تشكل من خمسة من المستشارين الكويتيين بمحكمة الاستئناف، وأسند إليها - بموجب المادة (٢/٨) - الاختصاص بمحاكمة الوزراء بما يرتكبونه من جرائم ورد النص عليها في هذا القانون، والجرائم المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وجعل اختصاصها يشمل أي فاعلين آخرين أو شركاء في هذه الجرائم، وذلك بقصد منع تفويت أوصال المنازعة الواحدة وحسن سير





العدالة وتحقيق المساواة في المراكز القانونية، وما قد يترتب على ذلك من مظنة صدور أحكام متعارضة، كما لم يجز - في المادة (١١/١) من ذات القانون - الطعن في الأحكام الصادرة من هذه المحكمة إلا بطريق التمييز، وذلك لسرعة حسم الاتهامات المنسوبة للمتهمين، وبعد أن ارتأى المشرع أن في تشكيل المحكمة من خمسة من المستشارين بمحكمة الاستئناف، والتزامها باتباع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون بالإضافة إلى القواعد العامة المقررة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، ما يوفر ضمانة كافية للمتهمين مما تكون معه تلك المحكمة هي القاضي الطبيعي لهم. الأمر الذي يبين منه أن الأحكام الواردة بنص المادتين المطعون فيها قد تقررت لأغراض مشروعة، ووفق أسس موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تميزاً منهاً عنه بين المخاطبين بها، ولم تتضمن حرماناً لهم من المحاكمة أمام القاضي الطبيعي للنزاع ومن حقهم في محاكمة قانونية منصفة، بما يضحي معه القول بإخلال هاتين المادتين بمبدأ المساواة أو بالضمانات الضرورية لمباشرة حق الدفاع يكون على غير أساس، ومن ثم يتعين القضاء برفض الدعوى.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: برفض الدعوى.

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة

الهيئة التي أصدرت الحكم ونطقت به هي الهيئة المبينة بصدره، أما الهيئة التي سمعت المرافعة وتداولت في الحكم ووقعت على مسودته فهي الهيئة المشكلة على الوجه التالي:
برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / خالد سالم علي ومحمد جاسم بن ناجي
/ خالد أحمد الوقيان وعلي أحمد بوقماز

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة